تشخيص أعراض المرض الهولندي على القطاع الفلاحي في الجزائر
خلال الطفرة النفطية الأخيرة (2001-2014)

د. بوالشعور شريفة، جامعة 20 أوت 55 سكيكدة

الملخـــص: هدفت هذه الدراسة الى اختبار أثر القطاع الفلاحي على التنمية الاقتصادية في الجزائر، من خلال دراسة أثر كل من الناتج الزراعي AGP، والقيمة المضافة في القطاع الصناعي IND، على متوسط العمر المتوقع والذي أخذ كأحد مؤشرات التنمية الاقتصادية LER، وذلك باستخدام منهجية التكامل المشترك Co-integration ونموذج نموذج تصحيح الخطأ error correction model (ECM) وذلك من أجل اختبار التوازن في المدى البعيد وتقرير ديناميكية المدى القريب، وذلك بالاعتماد على سلسلة زمنية (2000-2012)، وتم استخدام برنامج Eviews لتحليل بيانات الدراسة.

توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي للناتج الفلاحي على التنمية الاقتصادية في الجزائر، بينما كان هناك أثر موجب للقطاع الصناعي على التنمية الاقتصادية في الجزائر، ويعزى ذلك الى استمرار السلطات الجزائرية في التركيز على القطاع الصناعي بشكل عام والقطاع النفطي بشكل خاص مما أدى الى اهمال القطاع الفلاحي والتراجع في الإنتاجية الزراعية يدعى "de-agriculturization" الناجم عما يعرف بآثار المرض الهولندي.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، المرض الهولندي، التنمية الاقتصادية.

Abstract: The aim of this study is to investigate the impact of the agricultural sector on the economic development in Algeria, The present Study relies on The Co-integration Methodology to determine the impact in Short and Long Run by applying The Error Correction Model ECM. This Study is based on Econometric approach to measure the impact of agricultural sector on the economic development in Algeria, during the period (2000 to 2012). Eviews-5 program is used to analyze the results.

Using an ECM test, the results show that agricultural sector no important Impact on the Algerianeconomic development in the long term. On the other hand, the industrial sector has a Positive Impact on economic development. And this is due to the continuation of the Algerian authorities to focus on the industrial sector in general and the oil sector in particular, which led to the neglect of the agricultural sector and declining in agricultural productivity "de-agriculturization" caused by the effects of the Dutch disease.

Key Words: agricultural sector, Dutch disease, economic development.

مقدمة:

يعد القطاع الفلاحي قطاعا استراتيجيا ومحركا قويا للتنمية الاقتصادية بفضل آثاره الحيوية الداخلية والخارجية لدفع القطاعات الأخرى، وقد حظي القطاع الفلاحي باهتمام بالغ من قبل الاقتصاديين وواضعي السياسات الاقتصادية، خاصة خلال السنوات الأخيرة حيث بات تطوير القطاع الفلاحي أمر ضروري لتحقيق الاستقرار الاقتصادي العام للدول في ظل بيئة اقتصادية يشوبها التوتر الذي يسود السوق العالمي للغذاء.

إلا أن القطاع الفلاحي في الجزائر ما يزال يعاني من نقائص عديدة كما أنه لا يساهم إلا بنسب جد ضئيلة في الناتج المحلي الاجمالي تقدر ب8%، هذا بالرغم من كونها بلد غني بالموارد الفلاحية والحيوانية اضافة إلى المساحة الشاسعة التي تتربع عليها، إلا أنها لاتزال رهينة ما يجنى من عوائد محققة من صادرات المحروقات لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة،وبعد مرور الطفرة النفطية الثانية في

الاقتصاد العالمي بعد ارتفاع أسعار النفط بشكل جنوني ولأكثر من عقد من الزمن ناهزت فيه الأسعار مستويات قياسية قدرة ب 140$ أمريكي للبرميل، الجزائر اليوم تواجه وبشدة تبعات المرض الهولندي على القطاع الفلاحي خاصة بعد انهيار أسعار النفط إلى أقل من 30 دولار للبرميل.

مشكلة الدراسة: عانى القطاع الفلاحي في الجزائر من اهمال شديد، وتراجع دوره كأحد أهم مكونات الناتج المحلي الاجمالي، مع زيادة التركيز على القطاع الصناعي خاصة القطاع النفطي، ورغم لجوء السلطات الاقتصادية في الجزائر الى احداث جملة من الاصلاحات والتغيرات والتي تعتمد أساسا على عائدات الصادرات النفطية بهدف النهوض بالقطاع الفلاحي، إلا أنها ولحد الآن لم تتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة.

هل يعاني القطاع الفلاحي في الجزائر من أعراض المرض الهولندي؟

ومن التساؤل الرئيسي تنبق التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف يمكن تشخيص أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري؟
- مامدى مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

فروض البحث: تستند الدراسة إلى الفرضية التالية:

H_0:الناتج الزراعي ليس له أي أثر معنوي على التنمية الاقتصادية في الجزائر عند مستوى معنوية 5%.

H_1:الناتج الزراعي له أثر معنوي على التنمية الاقتصادية في الجزائر عند مستوى معنوية 5%.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في معرفة الدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، وهو ما بات يشكل ضرورة ملحة لاستشراف آفاق المستقبل وذلك من خلال تقدير الأثر الطويل المدى.

منهجية الدراسة: للإجابة على التساؤلات ومن أجل اختبار صحة الفرضيات التي تمت صياغتها، سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بهدف الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية للموضوع، اضافة إلى المنهج الكمي والمتمثل في الأدوات الإحصائية والقياسية، مما سيساعد في قياس أثر كل من الناتج الزراعي، والناتج الصناعي على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000إلى 2012.

محاور الدراسة:

- **المحور الأول:** أثر المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري.
- **المحور الثاني:** تحليل هيكل الناتج المحلي الاجمالي.
- **المحور الثالث:** تحري أثر الناتج الزراعي على التنمية الاقتصادية في الجزائر باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM.

1. أثر المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري:

حسب النموذج الذي تم وضعه من قبل Corden(1984)[1]، يمكن تقسيم قطاعات الاقتصاد الجزائري كالتالي : القطاع التبادلي (TradableSector): أسعاره تتحدد في السوق العالمية، ويتكون من القطاع المزدهر (BoomingSector): القطاع النفطي. والقطاع التبادلي المتأخر (LaggingSector): قطاع التصنيع+القطاع الزراعي. والقطاع الأخير القطاع غير تبادلي (Non−TradableSector): أسعاره تتحدد محليا قطاع الخدمات والأشغال العمومية.

توصل كوردن ونيري Corden&Neary(1982) أن ازدهار قطاع معدني يؤثر على قطاع السلع التبادلية الغير معدنية. وحسب الباحثان ازدهار في قطاع الموارد الطبيعية يؤثر على بقية الاقتصاد بطريقتين: أثر إعادة تخصيص الموارد (أثر انتقال الموارد resourcemovementeffect) وأثر الانفاق (spendingeffect).

أثر انتقال الموارد ResourceMovementEffect: يتعلق بانتقال العامل المتحرك إلى القطاع المتوسع (القطاع النفطي) وقطاع السلع الغير تبادلية (قطاع الخدمات والإنشاء والتعمير). وعموما في النموذج الكلاسيكي للمرض الهولندي فإن أثر انتقال الموارد يعمل على إضعاف القطاع التصنيع والقطاع والزراعي بشكل مباشر وغير مباشر.

أثر الانفاق SpendingEffect: هذا الجانب يعالج استخدام الدخول. حيث أنه نتيجة لازدهار القطاع النفطي، فائض ميزان المدفوعات والذي ينجم عنه تزايد في الدخل الإجمالي.

وقد أدى ازدهار القطاع النفطي إلى زيادة النفقات الحكومية، خاصة في القطاع الغير تبادلي (حيث قامت الحكومة الجزائرية بإطلاق مشاريع استثمارية ضخمة في مجال الإنشاء والتعمير خاصة ما يتعلق بالبني التحتية)، بالإضافة إلى ارتفاع الدعم المقدم لمختلف القطاعات التعليم والصحة والسكن، كما شهدت الكتلة الوطنية للأجور زيادة كبيرة حيث انتقلت من 454040مليون دينار جزائري سنة 2006إلى 1733359مليون دينار سنة 2011، حسب معطيات البنك الدولي، وهذه الزيادة في الدخول أدت إلى ارتفاع الطلب بما في ذلك الطلب على السلع التبادلية والغير تبادلية. وقد تم تغطية الطلب على السلع التبادلية من خلال الواردات وقد عرفت فاتورة الواردات خلال طفرة الازدهار الأخيرة ارتفاعا مرعبا، فحسب النشرية الإحصائية الثلاثية للبنك المركزي لشهر ديسمبر 2015، بلغت الواردات سنة 2014حوالي 59,67مليار دولار أمريكي، في حين بلغت 26,35 مليار دولار سنة 2007، وهو ما يشير إلى ارتفاع فاتورة الواردات بما يقارب الضعف خلال فترة سبع سنوات، بينما لم تتجاوز 9.48 سنة 2001، ويترجم ارتفاع الواردات منذ 2001على أنه انعكاسلارتفاع الطلب على السلع التبادلية الغير نفطية، بعد ارتفاع الأجور والقدرة الشرائية للمواطن الجزائري خلال فترة الازدهار النفطي، وفي واقع الأمر، الأجور التي ينالها العمال في مؤسسات الدولة والشركات الوطنية تفقد العلاقة الكلاسيكية القائمة بين الأجر وإنتاجية العمل، حيث لم يقابل ارتفاع الأجور أي زيادة في إنتاجية القطاع الصناعي أو القطاع الزراعي، وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي الأجور

لم يتجاوز 27.83% من إجمالي الإنفاق سنة 2006، بينما تجاوز ال 40% من إجمالي الإنفاق الحكومي سنة 2011.

كما أن زيادة إنفاق الحكومة للفائض النفطي، ارتفاع الطلب على السلع الغير تبادلية (الخدمات البناء والتعمير) سيؤدي في النهاية إلى ارتفاع أسعارها وجلب القوة العاملة. وهذا الأمر يؤثر بشكل غير مباشر ويضعف القطاع التبادلي المتأخر، هذا من جهة كما يحدث تقدير حقيقي لسعر الصرف (realappreciation)[2]. يؤدي إلى ارتفاع إنتاج السلع الغير تبادلية وانكماش في إنتاج السلع التبادلية. والميزان التجاري خارج النفط يتراجع. وعوامل الإنتاج إذا ستنتقل من القطاع التبادلي لصالح قطاع الخدمات. وفي هذا السياق فقد شهد القطاع الزراعي تراجعا مستمرا إنطلاقا من سنة 2004، وهو ما يبرزه الجدول التالي.

الجدول رقم (1): نسبة تشغيل اليد العاملة في كل قطاع (1982-2011).

	1982	1983	1984	1985	2001	2003	2004	2008	2009	2010	2011
العاملون في الخدمات	58.3	59.9	60.1	61.6	54.7	54.9	53.09	56.59	56.09	55.20	58.40
العاملون في الزراعة	28	26.9	25.9	24.9	21.10	21.10	20.70	13.69	13.10	11.69	10.8
العاملون في الصناعة	13.7	13.2	14	13.5	24.29	24	26	29.7	30.7	33.09	30.89

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

وكما يبينه الجدول أعلاه أن الحصة النسبية للفلاحة ضمن هيكل التشغيل، قد انخفضت بالنصف، بعد 15سنة، من 49.3% سنة 1969إلى 24.9% سنة 1985. أما بالأرقام المطلقة فإن هذه الحصة بقيت شبه ثابتة لأن عدد المشغلين انتقل من934000 سنة 1969إلى 964000 فقط سنة 1985. والأيدي العاملة التي حررتها الفلاحة تم استيعابها إلى حد كبير من طرف قطاع البناء والخدمات الذي انتقلت حصته من 42.2% سنة 1969 إلى 61.6% سنة 1985، كما تراجعت نسبة استيعاب القطاع الزراعي لليد العاملة، فقد كانت عام 1990تقدر ب 26.10% لتنخفض إلى 24%عام 1996ثم إلى 23.8% عام 2004 ثم إلى 22.19%و 21.45%عامي2009 و 2010على الترتيب.

وبالرغم من أن أثر انتقال الموارد هو أثر جد محدود في حالة الجزائر إلا أن توليفة من الأثرين (أثر الإنفاق وأثر انتقال الموارد) تؤدي إلى انتقال اليد العاملة من القطاع المتأخر L باتجاه قطاع السلع الغير تبادلية N، وهذا ما يحرض على ظهور أثر يعرف بتفكك التصنيع الغير مباشر (indirect de-industrialization) يكمل أثر عدم التصنيع المباشر (direct de-industrialization) الناتج من انتقال اليد العاملة من القطاع المتأخر L باتجاه القطاع المتوسع B. على مستوى التصنيف القطاعي، كلا الأثرين

يخفضان الريع أو عائد العامل الخاص بالقطاع المتأخر L، وهي النقطة الرئيسية التي ترتكز عليها مشكلة المرض الهولندي.

2. تحليل هيكل الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2001–2014):

بالنسبة للفترة 2001–2014تميّزت بهيمنة القيمة المضافة للقطاع النفطي على هيكل الناتج المحلي الاجمالي على حساب باقي القطاعات، حسب ما يبرزه الجدول رقم (2)، وقد كانت هذه الفترة فترة ازدهار نفطي، ويلاحظ ارتفاع مساهمة القطاع التبادلي المزدهر (القطاع النفطي) في الناتج المحلي الإجمالي كثيرا خلال الفترة 2000إلى 2008، ويعود ذلك للارتفاع الكبير لأسعار النفط، إلا أن هذه القيمة المضافة للقطاع النفطي كنسبة من إجمالي القيمة المضافة أخذت في التراجع انطلاقا من سنة 2009، بسبب انخفاض أسعار النفط خلال الأزمة المالية العالمية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يعود ذلك إلى انخفاض إنتاج النفط في الجزائر الذي انتقل من إلى 1.371مليون برميل/يوم سنة 2007إلى 1,216، 1,189، 1,161مليون برميل/يوم سنة 2009، 2010، 2011على التوالي.

الجدول رقم (2): توزيع القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي (2000–2014).

	القطاع التبادلي			القطاع الغير تبادلي		حقوق ورسوم على الواردات
	القطاع المزدهر (قطاع المحروقات)	القطاع المتأخر		البناء والأشغال العمومية	الخدمات	
		القطاع الصناعي	القطاع الزراعي			
2000	51.15	7.46	8.88	-	32.51	-
2001	33,9	7 ,3	9,7	8,4	33.6	7,1
2002	32,5	7 ,4	9,2	9,0	33.6	8,3
2003	35,5	6 ,7	9,8	8,5	32	7,7
2004	37,9	6,4	9,4	8,3	31	7,3
2005	44,7	5,6	7,7	7,5	28.5	6,5
2006	45,6	5,2	7 ,5	7,9	27.9	5,8
2007	43,5	5,1	7 ,5	8,8	29.6	5,7
2008	4 5,3	4 ,7	6,4	8 ,7	29.5	5,5
2009	31,2	5,7	9,3	11,0	35.6	7,2
2010	34,9	5,1	8,5	10,5	34.8	6,2
2011	36,1	4,6	8,1	9,2	36.1	5,9
2012	34,4	4,5	8,8	9,3	36.4	6,7
2013	3 4,1	4,5	8,7	9,2	36.9	6,6
2014	2 9,8	4,6	9,8	9,8	38.6	7,4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات النشرة الإحصائية الثلاثية للبنك المركزي الجزائري جوان 2010، ديسمبر 2015.

والشكل رقم (1) يبرز التوسع الكبير للقطاع الغير تبادلي، والذي عرف نموا مستمرا في قيمته المضافة، وقد تجاوزت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع المزدهر، ويعود الفضل في ذلك لنشاط قطاع الخدمات وخاصة الاتصالات والنقل والخدمات الداخلية، بالإضافة إلى النشاط الكثيف لقطاع البناء والتعمير الذي تميّز بديناميكية كبيرة حيث وجهت الفوائض المالية التي تم جنيها من قطاع النفط إلى مجموعة من المشاريع الضخمة، ومشاريع البنى التحتية.

الشكل رقم (1): مساهمة القطاع التبادلي والغير تبادلي في الناتج المحلي الإجمالي (2001-2014).

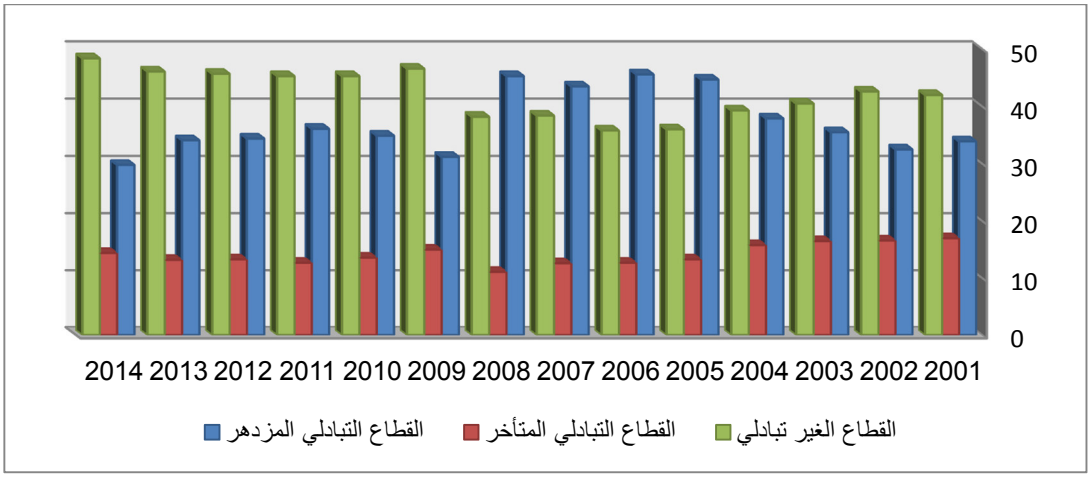

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

وعلى امتداد كامل الفترة فإن القطاع التبادلي المتأخر عرف تقهقرا خاصة ما يتعلق بالقطاع الصناعي الذي لم تتجاوز قيمته المضافة 4.6%من إجمالي القيمة المضافة سنة 2014، وعلى غرار الدول النامية فالقطاع الصناعي في الجزائر يتميّز بتخلفه وارتفاع تكاليفه نتيجة عدم كفاءة ونقص اليد العاملة المؤهلة بالإضافة إلى التخلف التقني، وهو ما أدى إلى انخفاض القيمة المضافة للصناعة. بينما عرف القطاع الفلاحي نوع من الاستقرار حيث لم تنخفض القيمة المضافة كثيرا بالرغم من بقائها هزيلة مقارنة مع مساهمة قطاع الخدمات وقطاع المحروقات، وقد اتخذت السلطات خلال الفترة 2005-2014مجموعة من الإجراءات بهدف دعم وتعزيز مساهمة القطاع الفلاحي في خلق القيمة المضافة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) المدعم ماليا من طرف الصندوق الوطني للتنمية والضبط الفلاحي وبرنامج التجديد الريفي (FNPRA).

النتائج المتوصل إليها تتوافق مع تعريف المرض الهولندي، والمقدم من طرف دانيالDaniel (1985)[3] على أن "العلة الهولندية" تترجم من خلال التغيرات المفاجئة في تخصيص الموارد، مع انكماش القطاعات المنتجة للسلع التبادلية وتوسع في القطاعات المنتجة للسلع الغير تبادلية. كما يرى HEIDARI(2014)[4]أن بعض الأجزاء من الإقتصاد يمكن أن تتأثر بشكل سلبي من إرتفاع الدخل المتأتى من القطاع المزدهر، عندما تنخفض إنتاجية ومردودية القطاعات التبادلية، هذا التراجع في الإنتاجية الصناعية يدعى "de-industrialization"، والتراجع في الإنتاجية الزراعية يدعى "de-agriculturization" وهذه هي الحالة التي عاشها الإقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة. وحسب جون جاك Jean-jaques(1995) فإن حالة من التوسع المفاجئ والغير متوقع لقطاع معين، يتميز بمنافسة دولية، سيؤدي إلى إندثار القطاعات الأخرى في الاقتصاد. وهو ما عبر عنه Geronimi(1992)[5] بمصطلح **النفطلة**"pétrolisation"

3. اختبار أثر الناتج الزراعي على التنمية الاقتصادية باستخدام نموذج ECM:

بالاعتماد على الدراسة المقدمة من قبلChukwumaو Uju(2013)[6] التي هدفت للإجابة على التساؤل حول امكانية تأثير الزراعة في التنمية الاقتصادية في نيجيريا، تم تقدير نموذج قياسي يعكس العلاقة بين متغيرات الدراسة، ولاختبار استقرار متغيرات السلسة الزمنية تم الاعتماد على اختبار جدر الوحدة لديكي–فولر unitroottest (ADF)augmentedDickey–Fuller. ولإيجاد علاقة المدى البعيد بين المتغيرات تم تطبيق اختبار التكامل المشتركintegrationtest–Johansen'smultipleco. وأخيرا تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ errorcorrectionmodel(ECM)وذلك من أجل اختبار التوازن في المدى البعيد و تقرير ديناميكية المدى القريب. باستخدام البرنامج الاحصائي (EVIEWS)، ويكتب النموذج بالشكل التالي:

$$LER = \beta_0 AGP + \beta_1 IND + \varepsilon_t \dots (1)$$

$$Expectations: \quad + \qquad +$$

$$\Delta LNLER = \beta_0 \Delta LNAGP + \beta_1 \Delta LNIND + \beta_2 Z_{t-1} = \varepsilon_t \dots (2)$$

بحيث: LER: العمر المتوقع (سنوات)،AGP: الناتج الزراعي (ملايين الدولارات)، الناتج الصناعي ونظرا لعدم توفر البيانات الضرورية تم تعويضه بمتغيرة القيمة المضافة في للصناعة (ملايين الدولارات)، ε_t: حد الخطأ العشوائي.

اختبار السكون: تشير نتائج تحليل السلاسل الزمنية لاختبار سكونها واستقرارها عبر الزمن باستخدام اختبار دكي–فولر الموسع AugmentedDickeyFullerTest (ADF) واختبار فيلب–بيرون–Phillips Perron(PP) أن كل السلاسل الزمنية غير مستقرة في مستوياتها، ولكنها مستقرة في فروقها الأولى، ويوضح الجدول رقم (3) نتائج تحليل السلاسل الزمنية:

الجدول رقم (3): نتائج اختبار الاستقرار لديكي–فولر (Augmenteddukyfuller(ADFtest) و فيليب–بيرون Philipsperron(PPtest):

	اختبار ADF		اختبارPP	
	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول
LER	**-3.09**	**-3.26****	**-3.12**	**-3.36****
AGP	**-0.55**	**-3.02****	**-0.45**	**-3.41****
IND	**-0.59**	**-3.05****	**-0.59**	**-3.06****

*** عند مستوى معنوية 1% ** عند مستوى معنوية 5% * عند مستوى معنوية 10%

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج5-Eviews.

ويلاحظ أن كلا نتائج الاختبارين (ADFو PP) جاءت متوافقة، حيث أن المتغيرات مستقرة عند فرقها الأول وهذا ما يؤدي إلى رفض فرضية العدم، أي عدم وجود جذر وحدة لسلاسل متغيرات الدراسة عند فرقها الأول، لذلك فإن كل من (متوسط العمر المتوقع *LER*، الناتج الزراعي *AGP*، القيمة المضافة في قطاع الصناعة *AGP*)، متكاملة من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى *I(1)*،وهذا ما يسمح كخطوة لاحقة بتقدير نموذج تصحيح الخطأ بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

Co- integration

اظهرت نتائج جذر الوحدة ان جميع المتغيرات ساكنة عند الفرق الأول *I(1)* ويشير (Engle&Granger) ان عدم سكون السلاسل الزمنية عند المستوى لا ينفي وجود علاقة خطية طويلة الأجل بين المتغيرات وبالتالي يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك، وتم استخدام اختبار جوهانسن للتكامل المشترك JohansenCo-integrationTestوتم تطبيقه على نموذج الدراسة حيث يبن الجدول رقم (4) نتائج اختبار التكامل المشترك، وأظهرت النتائج رفض الفرضية العدمية لمتجه تكاملي واحد (يعني وجود علاقة طويلة الأجل) وتبين النتائج رفض الفرضية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك، وان وجود متجه تكاملي على الأقل يشير إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وحيث سترفض فرضية عدم التكامل حسب انجل وجرانجر فيتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ .

الجدول رقم (4): نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن(Co integration).

Included observations: 11 afteradjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LER AGP IND
Lags interval (in first differences): 1 to 1
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0052	29.79707	37.59826	0.955985	None *
0.9548	15.49471	3.242759	0.243245	Atmost 1
0.6741	3.841466	0.176889	0.015952	Atmost 2

Trace test indicates 1 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج5-Eviews.

نموذج تصحيح الخطأ (*ECM*):

اختبار الارتباط التسلسلي:

الجدول رقم (5): يوضح اختبار الارتباط التسلسلي

Sample: 2000 2012
Included observations: 13

Prob	Q-Stat	PAC	AC		Partial Correlation	Autocorrelation
0.307	1.0457	0.254	0.254	1	. |** . |	. |** . |
0.576	1.1023	-0.129	-0.057	2	. *| . |	. | . |
0.775	1.1079	0.035	-0.017	3	. | . |	. | . |
0.692	2.2396	-0.262	-0.229	4	.**| . |	.**| . |
0.762	2.5971	0.020	-0.121	5	. | . |	. *| . |
0.855	2.6175	0.006	0.027	6	. | . |	. | . |
0.918	2.6175	-0.010	0.000	7	. | . |	. | . |
0.956	2.6175	-0.046	0.000	8	. | . |	. | . |

0.978	2.6175	-0.023	0.000	9	. | . |	. | . |
0.989	2.6175	0.016	0.000	10	. | . |	. | . |
0.995	2.6175	-0.007	0.000	11	. | . |	. | . |

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامجEviews-5.

الشكل رقم (1): يوضح تحقق شروط الاستقرار

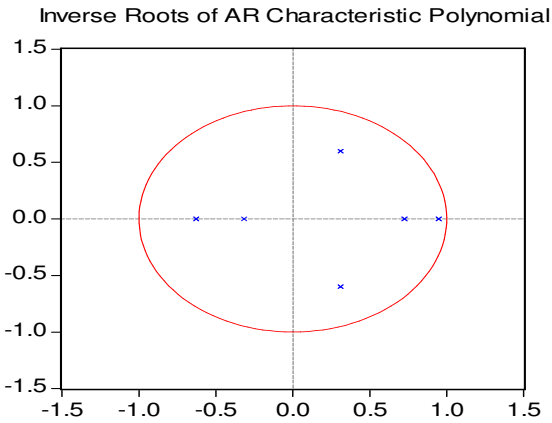

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامجEviews-5.

ويوضح الشكل أعلاه كذلك بأن النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار إذ أن جميع المعاملات أصغر من الواحد، وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين، مما سيسمح كخطوة لاحقة باستخدامنموذج متجهات تصحيح الخطأ ECM، الذي سيمكننا من تعقب العلاقة بين المتغيرات وكذا الانحرافات التي قد تحدث في المدى القريب. حسب الرسم فان كل النقاط تقع ضمن مجال الثقة، اذا فالبواقي ساكنة ولا توجد مشكلة ارتباط ذاتي.اذا فان البواقي ساكنة ووجود علاقة تكامل مشترك، ومنه فان تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECMممكن وتكتب على الشكل:

$$\Delta LNLER = \beta_0 \Delta LNAGP + \beta_1 \Delta LNIND + \beta_2 Z_{t-1} = \varepsilon_t$$

$$\Delta LNLER = -0.0234\ \Delta LNAGP + 0.265\ \Delta LNIND - 0.7 Z_{t-1} = \varepsilon_t$$

(-2.142172) (3.990949) (-0.922374) **T**

(0.0508) (0.0032) (0.3804) **Prob**

R-squared	0.931458
Adjusted R-squared	0.916226
Akaike info criterion	-7.018290
Schwarz criterion	-6.897063
Durbin-Watson stat	2.050282

يتضح من الجدول سلامة النموذج احصائيا بشكل عام، وتظهر احصائية DW معنوية عند مستوي 5%، كدلالة على خلو النموذج من الارتباط التسلسلي في حالة إدراج المتغير التابع مبطأ لفترة واحدة كمتغير تفسيري، كما جاءت قيمة AIC و SC صغيرة بشكل مناسب، وعلى ضوء نتائج نموذج تصحيح الخطأ نلاحظ معنوية حد تصحيح الخطأ(-1) RES أو z(-1) عند مستوي معنوية 5%، مع

الاشارة السالبة المتوقعة، وهذا يأكد وجود علاقة توازنية طويلة المدى في النموذج، وتشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (0.70-) إلى أن متوسط العمر المتوقع (LER) (وهي المتغيرة التي تعبر عن التنمية) يتعد لنحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة (t-1) تعادل 70%، وبعبارة أخرى،أن متوسط العمر المتوقع يصحح من اختلال قيمته التوازنية المتبقية من كل فترة ماضية بنحو70% أي انه عندما تنحرف قيم الناتج الزراعي والقيمة المضافة في القطاع الصناعي خلال المدى القصير في الفترة (t-1) عن قيمتها التوازنية في المدى البعيد فانه يتم تصحيح ما يعادل70% من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة(t)، ومن ناحية أخرى فنسبة التصحيح هذه تعبر عن مدى سرعة التعديل نحو التوازن، بمعنى أن متوسط العمر المتوقع يستغرق السنة وخمس أشهر (0.70\1) باتجاه قيمته التوازنية بعد اثر أي صدمة في النظام (النموذج) نتيجة للتغير في المتغيرات المستقلة (الناتج الزراعي *AGP*، القيمة المضافة في قطاع الصناعة *AGP*)

وانطلاقا من نتائج اختبار ال ECMوالتي جاءت عكس التوقعات الاقتصادية، حيث لم يكن هناك أثر للناتج الزراعي على التنمية في الجزائر (معبرا عنها بمتوسط العمر المتوقع) بينما كان هناك أثر معنوي للقيمة المضافة في قطاع الصناعة على التنمية في الجزائر على المدى الطويل. حيث تشير النتائج أن معلمة الناتج الزراعي في الجزائر هامشية كما أنها جاءت بشكل مخالف للتوقعات حيث كانت سالبة، وعموما فهي غير معنوية احصائيا مما يعني أن الناتج الزراعي في الجزائر ليس له تأثير في متوسط العمر المتوقع أي أنه لا يلعب الدور المنشود في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ويمكن أن يعزى ذلك الى الركود الذي يعاني منه القطاع الزراعي في الجزائر.

أما بالنسبة للقيمة المضافة في القطاع الصناعي فهي معنوية احصائيا عند مستوى1% حيثنلاحظ أن قيمة T بلغت (3.99) عند مستوى معنوية (prob=0.0032) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.5) مما يدل على وجود أثر موجب ($0<\beta_1$) ذو دلالة احصائية للقيمة المضافة في الصناعة على التنمية الاقتصادية في الجزائر في المدى الطويل.

الخاتمة:

يظهر جليا أن الجزائر تعاني من مشكلة الأولوية في القطاعات حيث أن اهمالها للقطاع الفلاحي على مدى أربعة عقود وتوجيه كل اهتماماتها بتطوير وتوسيع القاعدة الصناعية، أدى بها الى اختلال التوازن الاقتصادي، حيث باتت التنمية الاقتصادية تستند الى ركيزة واحدة تتمثل في القطاع الصناعي بشكل عام والقطاع النفطي بشكل خاص، وقد أصبحت الجزائر اليوم تعاني من تبعية شديدة للخارج نظير عجزها عن تحقيق الاكتفاء الذاتي.

وبالاعتماد على النتائج القياسية لم يكن هناك أثر للناتج الفلاحي على التنمية الاقتصادية في الجزائر ويعود ذلك الى بساطة القطاع الفلاحي وتخلفه ومعاناته من عديد النقائص التي لم تسمح له من الخروج من دائرة الفلاحة التقليدية والأعمال العائلية البسيطة، كما أظهرت النتائج أن للقطاع الصناعي

أثر موجب على التنمية الاقتصادية في الجزائر، وذلك يعود لكون القطاع الصناعي يعمل على امتصاص الأيدي العاملة.

اذا بالنظر إلى المداخيل الهائلة المحققة نظير الازدهار النفطي في الجزائر، أضحى تطوير القطاع الفلاحي بالاعتماد على المداخيل النفطية بهدف النهوض بالقطاع الفلاحي ليساهم في العملية التنموية ضرورة ملحة. ولتحقيق معدلات إنتاجية مقبولة، لابد من التوسع على كل المستويات لدفع عجلة التنمية الفلاحية إلى الأمام والتي أصبحت ضرورة ملحة، وخاصة بعد الأزمة الغذائية العالمية المتتالية والتي أصبحت تهدد حتى الاستقرار الأمني في بعض الدول.

النتائج المحققة في القطاع الفلاحي تستدعي الاستمرار في احداث إصلاحات جديدة ومستحدثة وأكثر فعالية من شأنها تعزيز الدور الذي تلعبه الفلاحة في التنمية الاقتصادية، واسترجاع دور الريادة التي احتلها خلال سنوات الستينات.

الاحالات والمراجع

[1]W. Max. CORDEN, (1984): "BOOMING SECTOR AND DUTCH DISEASE ECONOMICS: SURVEY AND CONSOLIDATION, **Oxford Economic Papers**, (Vol. 36), (No. 3), pp. 359-380

[2]W, Max Corden, (1984), Op.Cit, p 360.

[3]Daniel, P. (1985): "Problèmes d'ajustement consécutifs au mal néerlandais" in Afrique subsahérienne, de la crise au redressement, productionminière en Afrique subsahérienne., O.C.D.E

[4]Fariba HEIDARI, (2014), "Boom Pétrolier et Syndrome Hollandais en Iran: une approche par un modèle D'équilibre Générale Calculable", Thèse de Doctorat, Groupe de Recherche en Droit, Économie et Gestion, Université Nice Sophia Antipolis, France; p 145

[5]Geronimi, V. (1992):"Le syndrome hollandais dans les pays du golfe de Guinée"،Thèse de doctorat, Paris (Nanterre) , France.

[6]- ChukwumaDim andUjuEzenekwe, " Does Agriculture Matter for Economic Development? Empirical Evidence from Nigeria ", Journal of Economics & Finance, Volume 1, Issue 1, 2013, Pp 61-77, Published by Science and Education Centre of North America.

7. http://data.albankaldawli.org/indicator/

النشرية الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، ديسمبر 2010.

النشرية الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، ديسمبر 2015.